



الدكتور مكرم صادر

الأمين العام لجمعية مصارف لبنان:

نعمل مع جهات داخلية ودولية على بلورة صيغ وآليات جديدة تكون مؤاتية لمتطلبات المرحلة

بنائها أو ترميمها بكل التعاون المطلوب، على أن يستفيد المتضررون:

1- من فترات إهمال من 3 أشهر حتى 24 شهراً حسب مدى الضرر الحاصل.
2- بصار إلى إعادة جدولة الأقساط التي تستحق خلال فترة إعادة البناء والتأهيل، بالتنسيق خاصة مع المؤسسة العامة للإسكان بحيث تستمر الأخيرة بسداد الفوائد لفترة الإهمال مقابل تعمل المصرف لاحقاً جزءاً من فوائد التأخير.

3- تعاد جدولة كامل الدين (القديم والجديد إن وجد) بعد انتهاء فترة البناء، وذلك وفق معطيات الدخل والسن للعميل.

وينسحب طبعاً ذلك على المساكن المتضررة وذات الحقوق المشتركة والتي يقرر أصحابها المقترضون شراء مساكن جديدة بعد حصولهم على التعويضات. ويمكن إعادة هؤلاء من قروض إضافية إذا دعت الحاجة تضاف إلى أرصدتهم المدينة السابقة ويتم جدولتها أخذة بالاعتبار قدرة العملاء على السداد. كما ينسحب تعاون المصارف على المتضررين غير المقترضين ويشكلون النسبة الأعلى من الحالات. ويمكن إدراج هؤلاء ضمن آليات الإقراض السكني القائمة بين المصارف والمؤسسة العامة للإسكان أو جهاز إسكان العسكريين أو من خلال قروض بنك الإسكان أو المصارف مباشرة. علماً أن كل هذه الآليات تستفيد بطريقة أو بأخرى من عناصر دعم محددة جيداً.

ثالثاً: قبل أضرار حرب تموز وأبعد منها، تولي المصارف اهتماماً متزايداً لإعادة هيكلة قطاع المؤسسات (Corporate Restructuring)، وقد فاقت الحرب الحاجة إلى هكذا عملية.



أكد الأمين العام لجمعية المصارف الدكتور مكرم صادر (في نشرة داخلية لشهر آب 2006) أن الجمعية تعمل مع الجهات الداخلية، وتحديدًا وزارة المال ومصرف لبنان و/أو مع الجهات المالية الدولية - المؤسسة المالية الدولية (IFC)، البنك الأوروبي للاستثمار (EIB)، مجموعة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وكالة التنمية الفرنسية (AFD) وغيرها - على تطوير الآليات النافذة حالياً وعلى بلورة صيغ وآليات تمويلية جديدة تكون مؤاتية لمتطلبات المرحلة. وأشار إلى أن التركيز يتم على الأمور الآتية:

أولاً: في حالة التعويض الكلي أو الجزئي على المؤسسات المتضررة والمقتضية أو في حال قرر أصحابها رسملتها مجدداً، فإن المصارف ستواكب بفعالية عملية إعادة البناء والتشغيل عن طريق:

1- قروض مكاملة لحاجات هذه المؤسسات للنفوس.

2- إعادة جدولة لفترة زمنية طويلة وبفوائد مدروسة جداً ومع فترة إهمال متناسبة مع فترة إعادة البناء والتشغيل.

3- تخفيض كلفة الفوائد بكل عنصر دعم قد يتوفر، إما من خلال الاحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف لبنان، أو من خلال آلية مماثلة لدعم الفوائد المعمول بها، أو من خلال صيغة صندوق لدعم الفوائد كما اقترحت بعض الهيئات وبعض النواب أو من خلال أية مبالغ دعم قد تقررها الجهات الدولية.

4- ستوفر المصارف للمؤسسات التي تعالج أوضاعها، تسهيلات إضافية للسيولة التشغيلية (Working Capital) حسب نشاط المؤسسة ودورتها الإنتاجية وبشروط

السوق. ومن الطبيعي أن تنسحب هذه المقاربة في التعامل على المؤسسات المقترضة المتضررة ضرراً غير مباشر، والتي كانت ديونها "عاملة" Performing في تاريخ 2006/6/30 إما من خلال إفادتها أو استمرار إفادتها من آليات الدعم التي كانت قائمة وإما من خلال آليات دعم فوائد جديدة قد يصار إلى إقرارها بشروط مغايرة للمعمول بها حالياً بحيث تشمل المؤسسات المتضررة والعاملة في أنشطة غير المؤهلة للإفادة من الآليات القائمة وحيث تشمل كذلك الرأسمال التشغيلي على أن تكون فترة الدعم لسنة أو سنتين أي متناسبة مع طبيعة المؤسسة ودورة عملها الاقتصادية. ثانياً: على صعيد المساكن المتضررة والمقترضة، ستواكب المصارف عملية إعادة



وبلغت حصة كل مصرف 20 مليون دولار، وهي: البنك اللبناني - الفرنسي، فرنسيك، وبنك بيروت، ووصفت هذه القروض بأنها تهدف لدعم التجارة مع الأسواق الناشئة في كافة أنحاء العالم، وتساهم في تشجيع حركة انتقال السلع والخدمات بين البلدان النامية. وتوفر المؤسسة ضماناً للمخاطر المصرفية في الأسواق الناشئة، مما يتيح لمن يتلقون المساعدات المالية توسيع صفقات التمويل التجاري ضمن شبكة واسعة من البلدان والمصارف وتعزيز تغطيتها للتمويل التجاري.

مصرف لبنان

ومع مواكبة مصرف لبنان لكل هذه التطورات وسعيه الدائم للحصول على دعم المؤسسات الدولية والمؤسسات الحكومية لدى الدول الصديقة للقطاع المصرفي اللبناني، فإنه يدرس بدوره وبالتنسيق مع جمعية المصارف إمكان اتخاذ سلسلة إجراءات لمساعدة المصارف على تحمل النتائج السلبية للأضرار الناتجة عن العدوان الإسرائيلي وتداعياته، في المرحلة المقبلة ومنها:

- السماح للمصارف بأخذ احتياطات عقارات للتصفية لمدة 20 سنة بدلاً من 5 سنوات.
- إمكانية استعمال المؤونات لمواجهة مخاطر مصرفية غير محددة لإطفاء خسائر قد تتعرض لها المصارف.
- دراسة إمكانية إعفاء المصارف من جزء من الاحتياطات الإلزامي لدى مصرف لبنان لقاء تسهيلات تمنحها لمساعدة زبائنها المتضررين.



- 1- خمد ائتمان بقيمة 31,5 مليون دولار للقطاع المصرفي تستفيد منه سبع شركات صغيرة ومتوسطة.
- 2- قرض قيمته 8 ملايين دولار ويقضي بتوفير التمويل الجزئي لمدرسة سابيس (SABIS) الدولية في إدماء. هي مرفق تربوي عالمي يضم 12 صفاً ويقع إلى الشمال من بيروت، وهذا الاستثمار هو الأول لمؤسسة التمويل الدولية في نظام مدارس سابيس والأول في لبنان في قطاع التعليم.
- 3- ثلاث صفقات مع ثلاثة مصارف قيمتها 60 مليون دولار، وقد انضمت هذه المصارف إلى برنامج تمويل التجارة العالمية الذي تشرف عليه مؤسسة التمويل الدولية.

الإسرائيلي الذي بدأ في 12 تموز 2006، مع العلم أن الأموال الخاصة قد زادت خلال سبعة أشهر من العام الحالي (كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو) بمقدار 1265 مليون دولار وينسبة 29,7%، وهو مؤشر إيجابي خصوصاً وأن هذه الأموال أصبحت تشكل 7,5% من إجمالي الميزانية المجمعة ونسبة 29,6% من مجموع التسليقات للقطاع الخاص. ولكن رغم كل هذه المؤشرات الإيجابية، فإن المراقبين المصرفيين يتخوفون من انعكاس تداعيات العدوان الإسرائيلي وأضرارها على القطاع المصرفي في المرحلة المقبلة والتي تتطلب تعزيز وضع الأموال الخاصة للمصارف.

التمويل الدولية

إضافة إلى تحرك المؤسسات الفرنسية، يبرز تحرك مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والتابعة للبنك الدولي، وقد زارت بعثة لها لبنان أخيراً وأجرت مباحثات مع المسؤولين في وزارة المال ومصرف لبنان، أبدت خلالها استعدادها لمنح خطوط ائتمان ميسرة، إما مباشرة للمصارف أو عن طريق مصرف لبنان أو وزارة المال، وتخصص للقطاعات الإنتاجية المتضررة من العدوان الإسرائيلي، كذلك أبدت استعدادها لمنح تسهيلات طويلة الأجل لدعم الأموال لبعض المصارف التي بحاجة إلى رسةلة جيدة، وقد يصل حجم هذه التسهيلات إلى أكثر من 250 مليون دولار. وسبق مؤسسة التمويل الدولية أن منحت لبنان سلسلة خطوط ائتمان منها:





جمعية مصرف لبنان

- إعطاء فترة سماح لمدة سنتين بحيث يبدأ المقترض بالتسديد في السنة الثالثة.
- تحديد فائدة ثابتة، بسعر فائدة "اليوروبير"، أي "ليبيرورو" وهي معتمدة في القروض الأوروبية.
وشملت مباحثات البعثة الفرنسية في بيروت مؤسسة كفالات لدورها المهم والمرتبب لجهة تحديد المستفيدين من القروض الميسرة من زبائن المصارف المتضررين خصوصاً وأن معظمهم قد حصل على قروضه بكفالة "كفالات".

وهناك مؤسسة فرنسية أخرى دخلت على خط دعم القطاع المصرفي اللبناني، وهي "بروباركو"، وتدرس حالياً بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية إمكانية منح المصارف التجارية تسليخات طويلة الأجل لزيادة رسميتها من فئة (Tier-2) أي عن طريق أسهم تفضيلية أو أدوات مالية رأسمالية غالباً ما تكون قروضاً مرؤوسة لا توزع أرباحاً ثابتة، وذلك لدعم الأموال الخاصة للمصارف والتعويض عما قد تتعرض له من أضرار نتيجة العدوان الإسرائيلي وتداعياته.
وكانت الأموال الخاصة للمصارف التجارية قد سجلت رقماً قياسياً بنهاية تموز الماضي حيث بلغت 5519 مليون دولار بزيادة 36 مليوناً عما كانت عليه في شهر حزيران/يونيو 2006، وقد حصلت هذه الزيادة على الرغم من تأثير النشاط المصرفي بالعدوان

دولار أميركي) تخصص لتمويل إعادة تأهيل وإعمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة جراء العدوان الإسرائيلي وتداعياته على الأرض اللبنانية بشروط ميسرة، وشملت المباحثات سبعة مصارف ستقوم بعمليات التمويل، وبينها: بنك لبنان والمهجر، بنك عودة، بنك بيلوس، بنك ناسيونال دي باري، وبنك سوسيتيه جنرال.
أما الشروط الميسرة التي وفرتها الوكالة الفرنسية فهي تتلخص بالآتي:
- مدة القرض عشر سنوات.

والمطلوب في هذا الإطار أن تنشئ المصارف بالتعاون مع أطراف دولية صندوقاً بل صناديق متخصصة ومتنافسة لإعادة تمويل وهيكله قطاع المؤسسات، وأعربت جهات مالية دولية ذات إمكانات كبيرة وخبرات عريقة عن رغبتها في مقاربة هذا الموضوع جدياً وإيجابياً، إنها فرصة لإعادة تكوين رساميل المؤسسات خاصة الكبيرة وإعادة تنظيمها إدارياً وتقنياً وبشرياً وإعادة النظر في تمويلها الطويل الأجل من خلال السندات والديون المصرفية. إنها فرصة لجعلها تعمل ضمن شفافية وقواعد الـ (Corporate Governance) ومن ثم إدراجها في بورصة بيروت فتستقطب لها مستثمرين واستثمارات جديدة بعيداً عن التوظيف في العقارات فقط أو في الإيداعات المصرفية. فقد أن الأوان أن نطالب، عدلاً لا حصراً، السوق الأوروبية أن ترضن على سبيل المثال سلة مساعدتها لنا لإنشاء صندوق للخبرة (Expertise Fund) يبادر إلى مواكبتنا مصارف ومؤسسات، في هذا الطريق. فعودة النمو المنتظم وبمعدلات كافية لاستيعاب حجم الديونوية العامة منوط بإعادة هيكله المؤسسات في لبنان.

التنمية الفرنسية

زارت بيروت بعثة من الوكالة الفرنسية للتنمية، وقامت بمباحثات مع المسؤولين في مصرف لبنان وعدد من كبار المصارف التجارية العاملة للاتفاق معها على آلية لتنفيذ خط ائتمان بقيمة 50 مليون يورو (64 مليون

